

لجنة الضرائب ونظام الصرف

الضرائب باعتبارها رافعة للاستثمار وخلق فرص الشغل

تتمحور رؤية الاتحاد العام لمقاولات المغرب فيما يخص الضرائب حول ثلاثة أجزاء :

- إجراءات سريعة مستقلة عن قانون المالية لعام 2019 المقرر إطلاقها اعتباراً من شتنبر 2018 ؛
- توصيات لقانون المالية لسنة 2019 ؛
- طرح مواضيع للدراسة في سياق رؤية جديدة للضرائب في المغرب يصادق عليها جميع الأطراف المعنية.

1. إجراءات على المدى القصير جداً

تهدف هذه الإجراءات إلى تأكيد احترام القانون من قبل الأطراف المعنية، وضمان حماية المقاولات وتنفيذ التدابير الكفيلة بتوطيد الثقة كشرط مسبق ضروري.

وفي هذا الصدد، ينبغي:

- تتبع والتحقق من الالتزام بالمواعيد النهائية لاسترداد ضريبة القيمة المضافة لسنة 2018. والهدف من ذلك هو ضمان معالجة طلبات استرداد المبالغ المدفوعة وتصفيتهما خلال الآجال القانونية أي 3 أشهر، وشهر واحد بالنسبة للاستثمار وفقاً للالتزامات المتعهد بها والأحكام القانونية السارية.

- للتواصل بشأن المعايير التي تؤدي إلى برمجة تدقيق ضريبي للمقاولات في سياق زيادة الشفافية على برمجة المراقبة.

- لمواصلة تبسيط الشكليات المرتبطة بالإقرارات الضريبية.

2. مقترحات لقانون المالية لسنة 2019

يأتي قانون المالية في سياق معين يطبعه :

- السياق الاقتصادي والاجتماعي للبلد ؛
- القيود المترتبة عن متطلبات الاتحاد الأوروبي بشأن التدابير الضريبية لتحفيز التصدير، المناطق الحرة، الشركات القابضة، البنوك الخارجية ومراكز التنسيق ؛
- اعتماد ميثاق الاستثمار ، الذي ينبغي أن يؤدي إلى أخذ التدابير الضريبية في الاعتبار ؛
- الحاجة إلى تعزيز الاستثمار والابتكار والبحث والتنمية ؛
- تعدد الطلبات والشكاوى من الشركات في مختلف قطاعات النشاط ؛
- ولذلك، فإن التوصية الرئيسية التي يقترحها الاتحاد العام لمقاولات المغرب هي الحد من التغييرات الضريبية خاصة عدم التشكيك في المكاسب.

ومع ذلك، ينبغي اتخاذ التدابير التالية على الفور:

■ توضيح النص الضريبي

سيتم تبني مشروع تعديل القانون العام للضرائب، والذي كان موضوعاً للتشاور بين مختلف أصحاب المصلحة ، وذلك بمناسبة قانون المالية لسنة 2019 .

■ تخفيض الضريبة على الشركات لتشجيع الاستثمار والابتكار والتوظيف

في السياق الحالي، من الضروري تعزيز الاستثمار وخلق فرص الشغل والابتكار الذي يخلق القيمة المضافة من خلال حوافز متنوعة.

وعلى الصعيد المالي، فمن الممكن استخدام الضريبة على الشركات لتشجيع الاستثمار والابتكار من خلال تخفيض الضريبة على الشركات بنسبة 20% إلى 30% من مبلغ الاستثمار أو 50% من مبلغ نفقات البحث والتطوير في نهاية العام.

وقد يمكن أيضا تخفيض الضريبة على الشركات اعتماداً على الوظائف التي تم إنشاؤها، لا سيما فيما يخص توظيف الشباب.

■ تخفيض الضرائب على المكاسب الرأسمالية طويلة الأجل

يجب ألا تخضع المكاسب الرأسمالية التي حققتها المقاولات على الأصول الثابتة للضريبة بموجب نظام القانون العام. هذا الوضع يشكل عقبة أمام السياسة الاستثمارية للمقاولات، خاصة تجديد أداة الإنتاج. من شأن تطبيق هذا الحكم تعزيز المعاملات في السوق الثانوية. يمكن التعامل مع هذه النقطة كجزء من حافز الاستثمار المذكور أعلاه.

وبالمثل، ينبغي للتعامل الضريبي مع المكاسب الرأسمالية طويلة الأجل المحققة بعد بيع الأوراق المالية (الأسهم) المحتفظ بها لأكثر من 8 سنوات أن يتم بشكل إيجابي مقارنة بالمكاسب المحققة عن طريق معاملات القائمة على المضاربة.

ولذلك يقترح تطبيق تخفيض على المكاسب الرأسمالية المحققة، يتم تكييفه وفقاً لمدة الاحتفاظ بها.

■ تبسيط قواعد تقديم المستحقات غير المدفوعة

وينص القانون العام للضرائب حالياً على أنه يجوز للشركات وضع مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها والتي تكون خصوماتها الضريبية مشروطة بتقديم انتصاف قانوني في غضون 12 شهراً بعد سنة الاعتراف بهذه المخصصات.

يقترح الاتحاد العام لمقاولات المغرب حذف هذا الشرط، (مع العلم أن هناك أشكال أخرى لتسوية النزاعات: الوساطة والتحكيم ...) وإدخال إجراءات مبسطة معفاة من الضرائب تمكن من وضع مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها أو المتنازع عليها، بمجرد تحديد مخاطر الاسترداد بوضوح والأحداث الجارية في تاريخ الإغلاق ترجح الخسارة المحتملة.

وقد يمكن أيضا من توشي مواءمة القواعد المحاسبية للتمويل مع القواعد الضريبية للشركات الخاضعة لقواعد ومخطط محاسبة محدد.

وفي موازاة ذلك و للسماح للإدارة بتتبع أفضل للاحتياطات المعتمدة ، فيمكن وضع التزام بالإعلان، التقارير يتم وفقها وضع المخصصات المعتمدة في جدول يصاحب الإعلان المنشور على الانترنت، والذي يتضمن تفاصيل فيما يتعلق بكل فاتورة تم توفيرها و التي قبلها والغرض منها ، والهوية الضريبية للعميل ، ووصفًا لظروفه.

3. الحاجة إلى تفكير شامل حول النظام الضريبي الوطني

يشهد السياق الدولي والوطني تغييرا عميقا أن يستوجب ضرورة تفكير شامل حول نموذجنا الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي طبيعة النظام الضريبي الوطني، الذي من شأنه الحفاظ على القدرة التنافسية الجوهرية للمغرب وبالتالي للمقاولات وكذا الالتزام بالقواعد الدولية ومقبوليتها عند مختلف الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على ضمان تمويل إجراءات الدولة.

وبالتالي، فمن الضروري بدء تفكير عميق، انطلاقا من سنة 2019 حول الإطار العام الذي يسمح بتحقيق هذه الرؤية في أفضل الظروف، وعلى نطاق واسع، حتى لا نضطر إلى «الترقيع» بمناسبة كل قانون مالي حسب السياق، وإرادة الجهات الفاعلة أو التقلبات الاقتصادية.

الخطوات والإنجازات

منذ يوليو 2018، تم إنشاء لجنة مخصصة لقيادة النقاشات مع الإدارة لتحديد التدابير الضريبية لإدخالها في قانون المالية لسنة 2019، أسفرت هذه المفاوضات على ما يلي:

- الاسترداد الفعلي لضريبة القيمة المضافة لطلبات سنة 2018 ؛
- استمرار شراء الديون المتعلقة بتصفية ديون ضريبة القيمة المضافة لسنة 2017 وما قبلها ؛
- إنشاء لجنة وطنية مختلطة ولجان إقليمية لرصد عمليات السداد؛
- التنازل عن تدابير مالية معينة (التخلي عن فكرة إزالة الضريبة التدريجية على الشركات ، والتخلي عن زيادة 31% IS إلى 32%، وإعادة تطوير الدفع نقدا ...)
- وضع تدابير تحسينية (إلغاء نظام OPCI، خصم الضرائب الأجنبية، وتوضيح مصير ضريبة القيمة المضافة في حالة الاندماج، وتحديد قواعد إقليمية لحقوق التسجيل وتوضيح حقوق مجال تطبيق الرسوم على طوابع البريد ...)

عند تقديم مشروع قانون المالية إلى البرلمان، اتخذت المجموعة البرلمانية للاتحاد العام لمقاولات المغرب إجراءات للرد على المقترحات المدرجة والتي لا تصدر عن الاتحاد، أو على التعديلات التي أجريت أثناء مناقشة هذا المشروع. وتشمل هذه:

- زيادة الحد الأدنى للمساهمة من 0.5% إلى 0.75% ؛
- الضريبة الداخلية على الاستهلاك وضريبة القيمة المضافة على المشروبات المحلاة ؛

وبالمثل، تم إدخال تعديلات في الغرفة الثانية لاعتماد إجراءات لتحفيز الاستثمار (بهدف اعتماد التدابير الفورية أعلاه).

على الرغم من أن هذه التعديلات لم تتحقق كلها ، إلا أنه يجدر ذكر إلغاء ضريبة القيمة المضافة المحددة على المشروعات المحلات.

إذا يمكننا أن نكون عموماً راضين عن النتيجة النهائية لجميع المبادرات التي أجريت خلال النصف الثاني من سنة 2018 ويرجع ذلك إلى نتائج ملموسة تم تحقيقها تتجلى أساساً في استرداد ضريبة القيمة المضافة، ونعلق آمالاً كبيرة على الجلسة المقبلة للضريبة المقررة في ماي 2019.

ستسمح هذه الجلسة بتقديم أجوبة على مخاوف المقاولات من خلال إنشاء نظام ضريبي حديث وتنافسي وفعال ومنصف وبسيط ومستقر، مع قانون إيطاري للبرنامج الضريبي.